

فصل في بيان ما لا يشك في صحة كلامه الفقيه فلا طائل من وراءه
وذلك في جميع وقد حكمت المعتد ولا تغفل **والادب الرابع**
في الركعة الأخيرة من المغرب على قراءة الفاتحة والادب
الذي هو لا يقرأ في الصلاة على الإمام على التمام

يقبل على الناس حال كونه حالاً ساو قبل تماماً واطلاع الاحياء
ظاهر في ترجمته لا يه قال اذا وثب يقبل بوجوده
يحيى لا يستدبرهم ويحيى يجعلهم عن يمينه
والجواب عن يساره قال في الدرر اللامعة في المحرم
السنوي فيقول يمينه فيه يجعل يساره الى الناس
ويقبلت اجاب اذا بال اكثر من ساعة ان كان خلفه
نساء او اخنا في ثم الرجال وعلى غير حالة العذر يحل
الجز والاش في السفر عن المكث عقب الصلاة في المحراب
وفي الاحياء الثانية من وظائف التحلل ان يلبس عقب
السلام كذا في فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وابوبكر
وعمر ارج وبالغ ابن حبيب المالك في الخط على امام يجلس
بعد الصلاة في المحراب وكذا في غيره



وسلف لنا ان يستحب سكتات في الصلاة لكل مصل امام وخو منها
تجيب المناجحة لكي اذا سكت الامام سكتته استجب له ان يجعلها فيه
عقب الفاتحة ولو يقرأ الوصف بالحفة عن تحفته منظره على وصول
الماء وتخدم النصل بين المصنوف وصفته والى ان يسطه في المسكتة
خفته الشار يقول **يشوب** يرجع اليه الى امام نفسه ففتح الالف
ويقرأ اي فيقرأ الماحوم **الفاتحة** الصلاة الجبرية في هذه السكتة
التي هي المطلوبة بتعليق او على تحريكه ويحمل ان ذلك حكمة لاعلة
بينها فرق وعلى كل ذلك يرجع الى نفع تاجر وتعد نفع الامام وهو
الافتقار الى ان يرجع اليه نفسه ويضع الماحوم وهو قوله فانسه
يدل على ان الماحوم ان يقرأ الفاتحة **فيها السكتة** ليتمكن في الاستماع
لقراءته

الفصل في قراءة الامام والادب الحادي

لا يقرأ الماحوم بعد الفاتحة **الشعر** او يفضله عند ارادته
لغيره **بلا الراء** **المرشحة** لصيها وبعد ويحج صوت
ومثل عدم سماعه ان يسمعه ولا يميز الحروف **والادب**
الثاني عشر لا يزيد الماحوم في جمع محصور من راضين
بالزيادة على الثلاث **التي هي** في **تسبيحات الكرم** و **والثالث**
التي هي في تسبيحات **الشجور** لان الزيادة المذكور بنا في طلب
التخفيف الحاد عليه حديث الشيخين اذا صلى احدكم بانياس
فلينفخ فان فيهما الضعيف والقيم وذا الحاجة لكن في المجمع
شرح وسين تخفيف الامام الصلاة بان لا يتصور على الاقل ولا
يتروى الا على السجدة **والادب الثالث**

عشر لا يركع اي الامام ومثله الماحوم والمقروء في التمسك الاول
المطلوب فيه التخفيف بعد قوله **الاسم** على محتمل لان
السنة فيه على المعتد الاقتصار على الصلاة على محتمل وعدم زيادة
شيء عليها مطلقاً ولو قبل الاقوال اذا قال المصنف ولا يزيد الصلاة
بشيء القليل وفي نسخة **وعلى الحديث** ولعله في الزيادة من التاريخ
ويحتمل تحريمه انما من المصنف بناء على اعتياده هذا الوجه الضعيف
لما قام عنده اول الاحاديث الصحيحة الصريحة فيه وذكروا قول
بعضهم قال النووي في التفتيح ينبغي ان يقرأ الا يقرأ في الصلاة
على محتمل في الاول وعلى الالف منه ولا يظهر فرق بينهما في الاحاديث
الصحيحة الصريحة في الجمع بينهما انتهى كلامه التحقيق في قوله المصنف المذكور
لا يركع احتساباً لا رايي وعين هذا الوجه قاله في المطور في قوله
محمد او دللته في حديثه وليس المذكر عند المائتين التطويل

صحة الامام يقرأ